

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري.

The impact of global oil price fluctuations on domestic inflation in the Algerian economy

لفضل سليمة¹، دحماني فاطمة²

¹ جامعة الجزائر 03، Lafdal.salima@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 03، dfatima26@yahoo.fr

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية.

تاريخ النشر: 2020/10/29

تاريخ القبول: 2020/10/09

تاريخ الاستلام: 2019/10/19

ملخص: هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تطبيقي لتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على مؤشر أسعار الاستهلاك في ظل غياب ووجود الإصلاحات الاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016 وذلك باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var).

حيث كشفت نتائج الدراسة عن درجة التأثير التي تمارسها صدمات أسعار النفط على مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم المحلي)، كما أظهرت اختبارات السببية - حسب مفهوم Granger - أن متغيرة سعر النفط تساهم مساهمة معنوية أو تسبب التضخم في الجزائر، وأشارت نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الدفعية بدورها أن مستوى مؤشر الأسعار يستجيب استجابة معنوية - إحصائياً - لصدمات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، تضخم، مؤشر أسعار الاستهلاك، نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var)

تصنيف JEL: B22, C01

Abstract: In this study, we presented an applied model to illustrate the impact of international oil price fluctuations on the consumer price index in the absence and existence of economic reforms and the impact on the Algerian economy during the period 1986-2016 using the Var model, The results of the impact of oil price shocks on the consumer price index (local inflation), and tests of causality - according to the concept of Granger - that the variable price of oil contribute significantly or cause inflation in Algeria, The level of the price index responds positively to the oil price shocks.

Keywords: Oil Prices, Inflation, Consumer Price Index, Self-Regression Models (var).

Jel Classification Codes: : B22, C01,

المؤلف المرسل: لفضل سليمة، الإيميل: Lafdal.salima@hotmail.fr

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة تأثيرها بالعديد من العوامل، وباعتبار أن النفط سلعة دولية في مداها، إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع الاقتصاديات في العالم، مهما بلغ مستوى تقدمها، فهي دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة وهذا ما يجعلها تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر سعر النفط) وما يترتب عليه من المخاطر والإشكاليات على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

يعد قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي الثروة الوطنية. بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إذ أنها تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الكلية في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ما يزيد عن 75% من الإيرادات الجبائية، وإضافة على ذلك يعتبر قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياجات الوطنية من العملة الصعبة كما أنه يعد مصدرا مهما للدخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار معتبرة لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يكون لحركات وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيرات مقابلة في مختلف هذه المتغيرات الكلية، التي تعتمد بصفة كبيرة على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، كما أن الاعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمات حادة رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إشكالية الدراسة:

في ضوء ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي: "ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية على مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم المحلي) في الاقتصاد الجزائري؟"

فرضيات الدراسة:

- ✓ تتميز أسعار النفط بحدّة التقلب و اللإستقرار، وهو ما يسهم في التأثير بدرجة كبيرة على الاقتصاد الجزائري خاصة في ضل غياب الإصلاحات الاقتصادية.
- ✓ يرتبط السلوك الإقتصادي الكلي في الإقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، أين تنعكس حركات أسعاره مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ تمارس أسعار النفط تأثيرا غير مباشر على سلوك معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تراجع مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية والجزائر بصفة خاصة وذلك نتيجة ل:

✓ الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة للانخفاض الشديد الذي شهدته أسعار البترول ابتداءً من سنة 2014

✓ أنه بواسطة تغيرات سعر النفط في السوق العالمية يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظراً لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها.

منهج الدراسة: نظراً للطابع التطبيقي للدراسة، إرثاً لنا استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي - ممثلة في أدوات القياس الاقتصادي - لغرض إعطاء تصوّر لهيكل العلاقة السائدة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

- قويدري قویشح بوجمعة (انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر)، تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في الصناعة البترولية العالمية وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، ومن خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة وقد توصل إلى علاقة مباشرة تنجّه من أسعار النفط نحو متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرةⁱ.
- مشدن وهيبة، بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1973-2003)، والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-1982)، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهذا حسب الإشكالية المطروحة: ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التاليةⁱⁱ:
- ✓ إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك، أنها دفاعية عن أسعار البترول أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصول إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول
- ✓ نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأس مالي في إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت الانهيار المدرس للخام عام 1986 بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجيهات الإيجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل.
- مريم شبيطي محمود، بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري"، أين هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام، الميزانية العامة للدولة) في الإقتصاد الجزائري منذ جوان 2014م والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض، أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائرⁱⁱⁱ.
- بوغونية مولود، د. هاشم جمال "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -مقاربة تحليلية وصفية- حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

الناتج الداخلي الخام، البطالة و التضخم)، ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 1971-2014، ولتحقيق هذا الهدف تم فحص وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيانات و منحنيات عبر برنامج Eviews9 ، و توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام و علاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط وكل من البطالة والتضخم^{iv}.

● محمد أدرويش دهماني، بعنوان " أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكليية"، حيث هدف هذا البحث إلى دراسة التأثير غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، البطالة، الإنفاق والإيرادات الحكومية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة 1970-2017، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة القياسية أن متغيرات الدراسة موضحة أعلاه تتفاعل مع صدمات أسعار النفط السلبية أكثر من ردة فعلها مع الصدمات الموجبة، كما أشارت نتائج الدراسة بقوة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام و تنويع الاقتصاد الوطني للحد من تأثير صدمات أسعار النفط السالبة بالأخص على عائدات الحكومة^v.

1 - العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار النفط:

ومن أهم العوامل المحددة والمؤثرة في تقلبات أسعار النفط العالمية نذكر:

1-1 - العرض والطلب والاحتياطي البترولي: هناك عدد من المحددات التي يخضع لها العرض العالمي للنفط، من أهمها نجد الطلب على النفط وسعره، أين يمثل العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، كما يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية، أين عرف الاحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت والجدير بالذكر أن حوالي 57 بالمائة من الاحتياطي العالمي تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط^{vi}

1-2- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار البترول :

أ. منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC): تم إنشاء هذه المنظمة نتيجة لسيطرة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل على أسعار البترول والتحكم فيها والتي كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى فتقرر في اجتماع بغداد 10 و 14 ديسمبر 1960 إنشاء منظمة (OPEC) هدفها الأول هو إبقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارتل* الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار

ب. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): ظهرت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ولقد ساعدت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

■ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

1-3- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض مستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط^{vii}، لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 بمجموعة من الصدمات موزعة كما يلي:

✓ **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973 تقرر المنظمة رفع الأسعار من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل^{viii}.

✓ **الأزمة النفطية عام 1979:**

تميزت بالارتفاع المفاجئ للأسعار سنة 1979 من 13 دولار إلى 32 دولار إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

✓ **الأزمة النفطية عام 1986:** في عام 1986 تميزت الأسعار بالانخفاض الشديد بحيث وصلت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

✓ **الأزمة النفطية عام 1998:** في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة^{ix}.

✓ **الأزمة النفطية عام 2004:** تميزت الأسعار في هذه السنة بالارتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).

✓ **الأزمة النفطية عام 2008:** ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في عام 2007 وفي بداية عام 2008 كسرت حاجز 80 دولار وفي شهر مارس من نفس السنة كسرت حاجز 100 دولار للبرميل في نفس السنة للمرة الأولى ثم يعود للانخفاض ويستقر في حوالي 94 دولار للبرميل^x.

✓ **الأزمة النفطية عام 2014:** إن أزمة أسعار البترول التي تفاقمت هذه السنة تسببت في ضربات موجعة للبورصات العربية والعالمية بدأت مع الخلاف الروسي الأوكراني وما تبعه من وعيد أمريكي بضرب سعر البترول ليصل إلى 50 دولار للبرميل، وقد امتدت أسعار النفط في الانخفاض خلال العام 2015 و 2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها في حدود 40 دولار للبرميل، ليعرف مطلع العام 2017 بعض التحسن التدريجي حيث سجل ما يقارب 47.92 دولار للبرميل

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

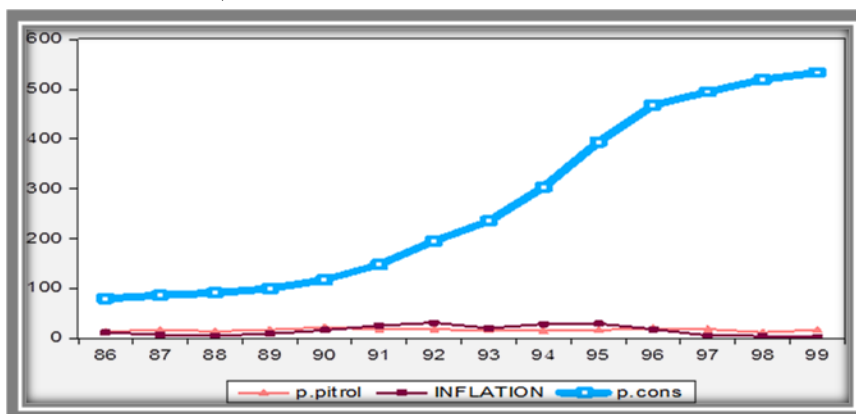
2- أثر تقلبات أسعار البترول على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-1986

2019

2-1- تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم خلال الفترة (1986-1999):

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، فإذا اتضحت الحركة التصاعدية في مستويات الأسعار دلّ ذلك على وجود قوى تضخمية باعتبار أن الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك يعد مظهرا هاما من مظاهر التضخم ويمكن توضيح مختلف التطورات التي عرفها مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم في الشكل التالي.

الشكل 01: تطور سعر النفط، مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم خلال الفترة 1986-1999



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 9

نلاحظ أنه خلال الفترة 1986-1989 كان استقرار الأسعار واضحا، وهذا ما انعكس على مستويات التضخم التي لم تتجاوز معدل (9%) في المتوسط خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار في المستوى العام للأسعار، شهد استثناء واحد، خلال العام 1986 بسبب تبعات الأزمة النفطية حيث بلغت الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك ما بين سنتي (1985-1986) ما يقارب (8.8) نقطة. ثم عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986، وبداية من عام 1995 بدأت تظهر بوضوح ملامح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الشيء الذي دعى إلى القيام بإصلاحات ذاتية، نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي تجسدت من خلال^{xi}:

✓ انخفاض قيمة العملة الوطني

✓ تفاقم المديونية الخارجية

✓ ارتفاع مستويات التضخم

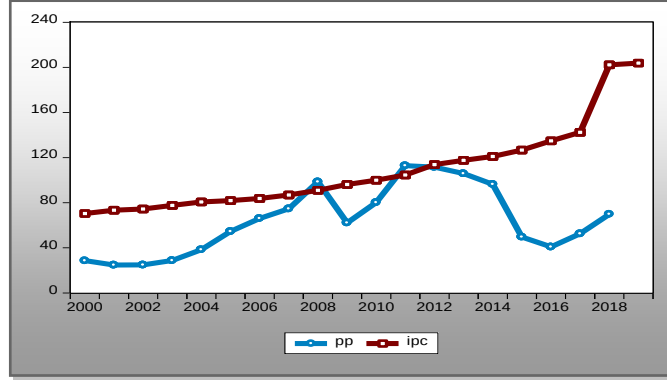
كما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك شهد ارتفاع كبير، حيث بلغ 303.87 خلال الفترة (1990-1994)، محققا بذلك معدل زيادة سنوية قدرها 46.50 نقطة في المتوسط، وكثيرا ما كان يرجع الارتفاع الكبير في الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع الدعم عن الأسعار، وكذا تحريرها، بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية مطلقة، استجابة لتغيرات العرض والطلب، دون أي تدخل من طرف السلطات. هذا الوضع انعكس على معدلات التضخم التي بلغت أعلى معدل لها منذ خلال العام 1992 بوصولها إلى حد 31.71%

في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، و بداية من العام 1995، تمت التخلص من كل التشوهات السعرية، حتى تصبح بذلك الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية. وفي نفس السياق وخلال الفترة (1994-1996) تم تحرير

أسعار منتجات القطاع العام إلى ما يقارب 200%، تماشيا مع الأسعار العالمية أين لاحظنا أن معدلات التضخم (معدلات نمو مؤشر أسعار الاستهلاك) تراجعت بشكل محسوس، حيث انتقلت من 29.78% عام 1995 إلى 2.6 عام 1999.

2-2- انعكاسات حركة أسعار النفط على تطورات معدل التضخم خلال فترة الإنعاش الاقتصادي:

الشكل 2 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار البترول للفترة 2000-2019



من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews9

وصل معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ الإستقلال (0.33%) عام 2000، أين يمكن إرجاع ذلك إلى مجمل الإجراءات التي اتخذتها الدولة دائما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالمعمل على:

✓ تقليص الموازنة العامة

✓ الصرامة في إدارة الكتلة النقدية

✓ رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية

✓ العمل على زيادة احتياطات الصرف لغرض تدعيم قيمة العملة الوطنية

هذا ما أدى إلى التحكم في أخطار التضخم، بطريقة إيجابية لأنه جاء في خضم عمليات تحرير الأسعار، حيث عززت هذه النتائج من قدرة السلطة النقدية و الممثلة في مجلس النقد والقرض على إدارة السياسة النقدية^{xii}.

بداية من عام 2001 شهد معدل التضخم ارتفاعا بلغ مستوى 4.2% كنتيجة لضخ كتلة نقدية كبيرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قرر بداية من هذا العام، ثم أن معدلات التضخم باستثناء هذه السنة بقيت في حدود مقبولة تتماشى مع نمو اقتصادي سليم على امتداد الفترة (2001-2006)، أين يفسر هذا التراجع في الضغوط التضخمية والذي كان مصدره: تقليص المديونية الخارجية وخدماتها وكذلك تحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري كنتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو الذي انعكس في شكل وفرة في أغلب السلع بمختلف أنواعها^{xiii}.

بعد الاستقرار الذي عرفته الفترة (2002-2006) في الأسعار، والذي انعكس في النمو الضعيف للمستوى العام لأسعار الاستهلاك، وكذا تقلص معدلات التضخم، عرفت سنة 2007 عودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم، والذي تسارعت وتيرته خلال العامين 2008 و 2009، هذا التزايد في معدلات كان نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة (لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية)، إضافة إلى تصاعد أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات وانعكاسه على أسعار السلع المحلية (التضخم المستورد)، التي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية والمدفوعة كذلك بارتفاع أسعار النفط^{xiv}، هذه الضغوط التضخمية تواصلت خلال عام 2010 وإن كانت بدرجة أقل حدة من السنوات السابقة، أين انخفض التضخم في نفس هذه السنة ليبلغ

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

3.9 بالمئة، لبد وأن نشير إلى أنه وعلى عكس السنوات السابقة كان التضخم في سنة 2010 متولدا أساسا عن ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة^{xv}، ثم نلاحظ أن معدل التضخم يعود ليرتفع من جديد مسجلا 4.52% سنة 2011 ثم ارتفاع آخر يقدر بـ 8.9% سنة 2012 وقد تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط إلا أن هذا الارتفاع في التضخم لم يدم كثيرا ليعود إلى الانخفاض في سنة 2013 مسجلا 3.2% ثم انخفاض آخر سجله سنة 2014 تمثل في 2.9%، ثم بعد ذلك تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015، أين يرجع التضخم في هذه السنة أساسا، إلى مجموعة المنتجات الغذائية، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة^{xvi}، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبلغ 5.8% فيما يخص المؤشر الوطني لأسعار عند الاستهلاك^{xvii}، في حين عرف الارتفاع في أسعار المنتجات الأخرى المسجل في 2016، تواصلًا في 2017 حيث بلغ ارتفاع أسعار منتجات الحليب ومشتقاته ذروة بنسبة 31.5% أعلى نسبة منذ 2011^{xviii}؛ وارتفعت أسعار الحبوب والزيوت بـ 3.2% و 3.1% على التوالي. في المقابل، انخفضت أسعار السكر بـ 11.2% ثم بعد ذلك بلغت وتيرة تطور الأسعار عند الاستهلاك على أساس سنوي 4.3% شهر ديسمبر 2018، ويفسر هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الفلاحية الطازجة 5.2%، في حين سجلت الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 2.7% خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 أين سجلت المنتجات الفلاحية الطازجة ارتفاعا بحوالي 1.4% و يرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء للأبقار بنسبة (15.4%) و الأغنام (3.5%) و الخضار الطازجة بـ (7%) و الفواكه الطازجة (1.4%).

3- الدراسة القياسية:

سنقوم في هذا المحور ومن خلال الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي إلى تحديد مدى تأثير ونوع العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية و مستوى التضخم المحلي (مؤشر أسعار الاستهلاك IPC)، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى غاية سنة 2016، باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR)، ثم سنعمد بعد ذلك إلى تقدير نفس النموذج لكن بإدخال متغير الإصلاحات الاقتصادية ومعرفة مدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار حيث نمثلها في شكل متغير صوري يأخذ القيمة 0 عند غياب الإصلاحات والقيمة 1 بوجودها.

3-1- تقديم المتغيرات:

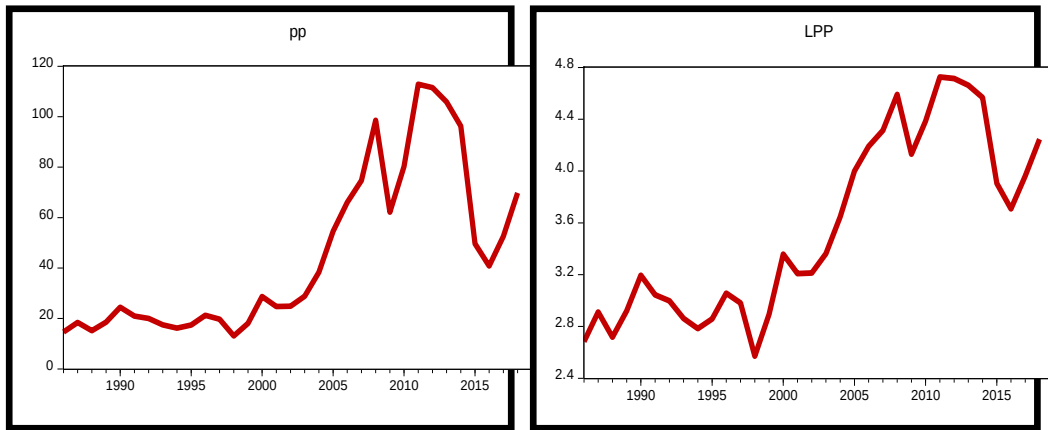
❖ **متغيرة سعر النفط "p"** : أين تمثل مصدر مهم للصدمات الخارجية، حيث تعبر بتحديدات هذه المتغيرات كمقياس لهذه الصدمات، وهي عبارة عن متوسطات سنوية للأسعار الأسبوعية، معبرا عنها بالقيمة الاسمية (دولار/البرميل). وإبتداء من عام 1986 تمثل المتغيرة "p" السعر الفوري (الآني) لسلة أوبك المرجعية.

❖ **متغيرة معدل التضخم "INF"** : تعبر هذه المتغيرة عن التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك IPC والمعطيات مأخوذة عن البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر وصندوق النقد الدولي.

3-2- دراسة إستقرارية المتغيرات :

من خلال التمثيل البياني للسلسلة "LPP" بدلالة الزمن (الشكل 03) أدناه، نلاحظ أن أسعار النفط عرفت اتجاهًا عامًا متزايدًا، عشوائيًا خلال فترة الدراسة، ما يوضح لنا أن متوسط سعر النفط تميز بتغير مستمر مع مرور الزمن، كما أن الانحرافات عن خط الاتجاه العام (الذي يمثل المتوسط غير المستقر)، هي ذات قيمة غير ثابتة، بالتالي هذه الخصائص المميزة للمتغيرة "LP"، تتشابه مع مميزات متغيرة غير مستقرة، تتبع نموذج سير عشوائي مع انحراف. حيث يكون كل من متوسطها، وتباينها مرتبطين بالزمن، والتي يمكن تحويلها إلى متغيرة مستقرة بمجرد إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى.

الشكل 03: التمثيل البياني للسلسلة LPP و PP



من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews9

إن التمثيل البياني للمتغيرة "DLPP" مقابل الزمن (الشكل 07) أدناه، ونتائج تحليل الارتباط الذاتي لمختلف قيم المتغيرتين "LPP" و "DLPP"، تدعم هذه الاستنتاجات. إضافة أن معاملات ارتباط مختلف قيم المتغيرة "LPP" (والتي تظهر من خلال الشكل (04) في الملحق)، تختلف عن الصفر بمعنوية (حتى بالنسبة للتأخيرات أكثر من 12 سنة)، حيث أن قيمة إحصائية (Q-Stat) التي تمثل إحصائية Ljung-Box - عند التأخير 12 تساوي إلى (114.00) واحتمال الحصول على مثل هذه القيمة لإحصائية Ljung-Box تحت فرضية أن مجموع مربعات 12 معامل ارتباط ذاتي مُقدَّر يساوي الصفر، هو احتمال معدوم.

3-2-1- دراسة الجذر الأحادي: اختبارات ديكي - فولر:

سنعمد إلى اختبار الفرضية الصفرية التي توضح أن السلسلة "LPP" غير مستقرة ("LPP" يوجد بها على الأقل جذراً أحادياً)، حيث نبدأ سيرورة الاختبار من النموذج (3) الذي يمكن صياغته كما يلي:

$$\Delta LPP_t = \phi LPP_{t-1} + \lambda + \delta t + \epsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

بتقدير النموذج الثالث توصلنا إلى نتيجة مفادها عدم معنوية معلمة الاتجاه العام δ ($t_{Tab}^{0,05} = 2.81 < t_{\sim} = 1.04$)، بالتالي هذا النموذج غير ملائم، وهو ما يدفعنا إلى تقدير النموذج الثاني كما يلي:

$$\Delta LPP_t = \phi LPP_{t-1} + \gamma + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

نلاحظ عدم معنوية معلمة الحد الثابت من خلال نتائج تقدير النموذج أعلاه، بالتالي هذا النموذج غير ملائم ($t_{\hat{p}} = 1.40 < t_{Tab}^{0,05} = 2,56$) وهذا بدوره يدفعنا إلى تقدير النموذج الأول كما يلي:

$$\Delta LPP_t = \phi LPP_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

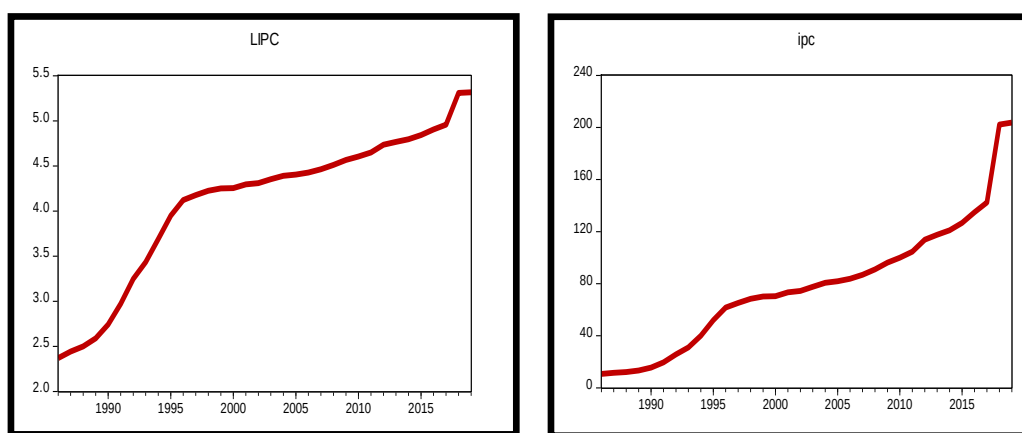
أشارت النتائج إلى عدم ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء في هذا النموذج، نقبل فرضية الجذر الأحادي $H_0: \phi = 0$ لأن: $(t_{\hat{\phi}} = 0.60 > t_{Tab}^{0,05} = -2,93)$. وبالتالي فإن السلسلة "LPP" من النوع "DS"، تتبع نموذج سير عشوائي مع انحراف كما توصلنا إليه من خلال الاستنباط البياني وأفضل طريقة لمعالجتها تكمن في إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى. و نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة "DLPP" نلخصها في الجدول 03 (أنظر الملحق)، أين تعتبر السلسلة

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

"DLPP" مستقرة ($t_{\text{Tab}}^{0,05} = -1,95 < t_{\varphi} = -4.74$)، وبالتالي يمكننا القول أن السلسلة "LPP" متكاملة من الدرجة الأولى (1) I (السلسلة "LPP" مستقرة الفروقات الأولى).

فيما يتعلق بالمتغيرة IPC نلاحظ من خلال الشكل (05)، أن متوسط هذه المتغيرة هو في تطور وارتفاع مستمر، كما يبدو أن هذا الارتفاع يتم بمعدلات متفاوتة وغير ثابتة، من جهة أخرى نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمعاملات الارتباط لقيم "LIPC"، (الشكل (6)، أنظر الملحق)، تنطلق من قيمة مرتفعة نوعا ما وتصل إلى قيمة منخفضة، وتبقى مرتفعة المعنوية الإحصائية حتى بالنسبة لدرجات التأخير العليا، انطلاقا من هذا الوصف يمكن استخلاص الطبيعة غير المستقرة للسيرورة المولدة للسلسلة "LIPC" ويمكن معالجته من خلال اللجوء إلى تحويل يتضمن إخضاع السلسلة إلى مرشح فروقات، أين تكون السلسلة الناتجة عن هذه العملية هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة.

الشكل 05: التمثيل البياني للسلسلة IPC و LIPC

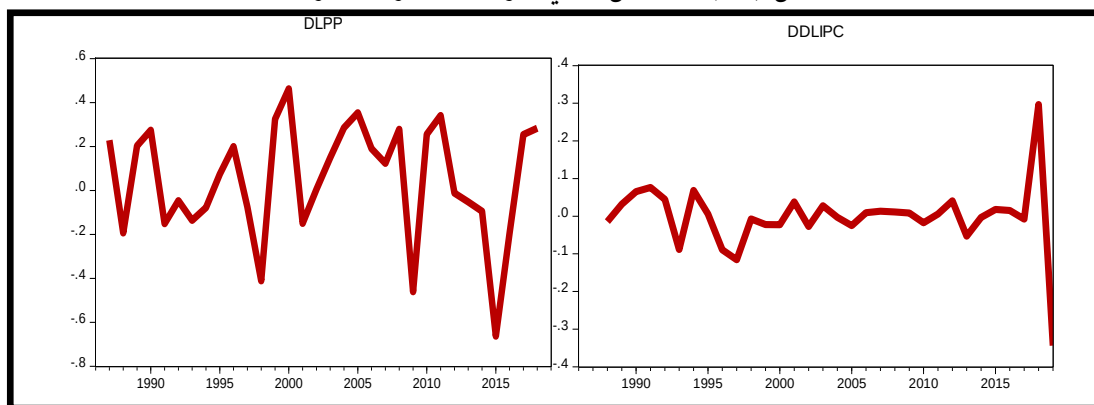


من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 eviews

ومن خلال اختبار فرضية الجذر الأحادي لدى السلسلة "LIPC" واتباع نفس الخطوات السابقة نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها أثبتت عدم إستقرارية السلسلة وبعد إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى وإعادة اختبار النماذج 1، 2، 3 بقيت السلسلة غير مستقرة هذا ما جعلنا نخضعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الثانية فكانت النتائج تشير إلى استقرارية السلسلة كما هي موضحة في الجدول (4) أنظر الملحق).

بالاعتماد على التحليل البياني والإحصائي توصلنا إلى نتيجة أساسية تفيد بعدم استقرار متغيرات الدراسة في المستوى، مقابل استقرار فروقاتها الأولى بالنسبة لسعر النفط وفروقاتها من الدرجة الثانية بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك

الشكل (07): التمثيل البياني لفروقات متغيرات الدراسة



من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج **views**

4- النتائج ومناقشتها:

4-1 نتائج التكامل المتزامن وبناء النموذج VAR

* إختبار الأثر: حسب نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول (5)، نرفض الفرضية الصفرية "لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة" عند مستوى معنوية قدره "5%" حيث:

$$(TR(0) = 15,9660 > t_{Tab}^{0,05} = 15,49471)$$

$$\text{للتكامل متزامن حيث: } (TR(1) = 3,067742 < t_{Tab}^{0,05} = 3,841466).$$

* إختبار القيمة الذاتية العظمى: هي الأخرى تؤدي إلى نفس القرار حسب النتائج الموضحة في الجدول (6)، حيث نرفض

$$\text{فرضية الغياب الكلي لعلاقة التكامل المتزامن، لكون: } (\zeta_{max}(0, 1) = 16,89834 > t_{Tab}^{0,05} = 14,26460).$$

4-2 تقدير النموذج VAR:

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = &+ 0.00571755612409 * \text{DLPP}(-1) + 0.0221968334731 * \text{DLPP}(-2) + \\ &0.0677204830649 * \text{DLPP}(-3) + 0.150812901086 * \text{DDLIPC}(-1) + \\ &0.0094159732654 * \text{DDLIPC}(-2) + 0.0396383025878 * \text{DDLIPC}(-3) - \\ &0.00159410275489 \end{aligned}$$

$$\mathbf{R-squared = 0.64}$$

مع العلم أن عدد التأخيرات (3) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيارى AIC و SC في نموذج VAR كما هي موضحة في الجدول (7) (أنظر الملحق)

4-3 تقدير النموذج المدعم بالمتغير الصوري (dum):

أين تكون المتغيرة dum عبارة عن متغيرة الإصلاح الإقتصادي بحيث يكون:

$$dum_i = \begin{cases} i = 1, & \text{يوجد إصلاحات} \\ i = 0, & \text{لا يوجد إصلاحات} \end{cases}$$

نتائج تقدير النموذج المدعم موضحة في الجدول التالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = &- 0.155197893976 * \text{DDLIPC}(-1) + 0.0256693396765 * \text{DDLIPC}(-2) + \\ &0.0414184171871 * \text{DDLIPC}(-3) + 0.00766622407757 * \text{DLPP}(-1) + \\ &0.00897113346954 * \text{DLPP}(-2) + 0.0931439366584 * \text{DLPP}(-3) + \\ &0.00862820544211 * \text{DUM}(-1) + 0.0026150777741 * \text{DUM}(-2) + \\ &0.00457073651408 * \text{DUM}(-3) - 0.0007808548365 \end{aligned}$$

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج eviews

ومن خلال النموذج المقدر أعلاه نلاحظ أنه في حالة وجود إصلاحات إقتصادية (dum = 1) فإن النموذج المقدر أعلاه يأخذ الشكل التالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = & -0.155197893976 * \text{DDLIPC}(-1) + 0.0256693396765 * \text{DDLIPC}(-2) + \\ & 0.0414184171871 * \text{DDLIPC}(-3) + 0.00766622407757 * \text{DLPP}(-1) + \\ & 0.00897113346954 * \text{DLPP}(-2) + 0.0931439366584 * \text{DLPP}(-3) + \\ & 0.00862820544211 * (1) + 0.0026150777741 * (1) + 0.00457073651408 * (1) - \\ & 0.0007808548365 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج eviews

أما في فترة غياب الإصلاحات الإقتصادية (dum=0) فإن النموذج المقدر أعلاه يأخذ الشكل الموضح أدناه:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = & -0.155197893976 * \text{DDLIPC}(-1) + 0.0256693396765 * \text{DDLIPC}(-2) + \\ & 0.0414184171871 * \text{DDLIPC}(-3) + 0.00766622407757 * \text{DLPP}(-1) + \\ & 0.00897113346954 * \text{DLPP}(-2) + 0.0931439366584 * \text{DLPP}(-3) + \\ & 0.00862820544211 * (0) + 0.0026150777741 * (0) + 0.00457073651408 * (0) - \\ & 0.0007808548365 \end{aligned}$$

من خلال نتائج التقدير يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ يمكن القول في هذه الحالة أن بوجود الإصلاحات حقق مستوى مؤشر الأسعار (IPC) ارتفاعا أقل مقارنة في حالة

غياب الإصلاحات بمقدار (0.008)، (0.002)، (0.004) وهي قيمة الحد التفاضلي

✓ إن إضافة المتغيرة dum إلى النموذج وإعادة التقدير حسن من جودة التوفيق للنموذج المقدر بحيث أصبح:

R-squared = 0.88 بعد ما كانت قيمته أقل قبل إضافة المتغيرة dum

✓ من خلال نتائج إختبار إستقرارية النموذج المقدر والمدعم بالمتغير الصوري (الشكل (8) أنظر الملحق)، يظهر لنا أن كل

الجذور العكسية "inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الدّاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد

الصحيح، أين تقع كلّها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن التّموذج "VAR" المقدر يحقّق شرط الإستقرار (VAR

satisfies the stability condition)

✓ إناختبار علاقات السّببية - حسب مفهوم Granger - ومن خلال الجدول (08 أنظر الملحق) لاحظنا أن أولى

النتائج الملفتة للنظر هي تلك التي تدعم وجود علاقات سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من أسعار النفط

نحو مؤشر أسعار الاستهلاك ومن متغيرة dum (الإصلاحات الإقتصادية) نحو مؤشر أسعار الإستهلاك (IPC)،

وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%) مما يعني أنه هناك احتمال قدره (95%) لكون تغيرات أسعار النفط وكذا الإصلاحات الاقتصادية تسبق التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرة، في المقابل أكدت النتائج غياب علاقات من هذا النوع في الاتجاه المعاكس.

✓ لبد من التأكد من مدى تحقق فرضية غياب الارتباط الفوري بين تجدييدات مختلف متغيرات النظام المدروس قبل البدء في تحليل الصدمات وتفسير الآثار المترتبة عنها باستخدام النموذج المقدر، وفي هذا الصدد وجدنا و بالاستعانة بمصفوفة الارتباطات الفورية لتجدييدات معادلات النموذج و الموضحة في الجدول أدناه، أنه ليس هناك أي ارتباطات قوية بين تجدييدات متغيرات النظام "VAR (3)"

الجدول 09: مصفوفة الارتباطات الفورية لتجدييدات معادلات النموذج "VAR(3)".

	DDLIPC	DLPP	DUM
DDLIPC	1.000000	-0.024812	0.026133
DLPP	- 0.024812	1.000000	0.320869
DUM	0.026133	0.320869	1.000000

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

✓ توضح نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدفعية على مدى (10) سنوات (الشكل 09)، أنظر الملحق) استجابة معدلات التضخم لمختلف التجدييدات، فبالنسبة لمؤشر أسعار الإستهلاك (IPC) فإن أي صدمة إيجابية في أسعار النفط ستصحب باستجابة معنوية سلبية فورية في مؤشر الأسعار تقدر بحوالي (-7%) غير أن هذه الصدمة سرعان ما ستشعر في توليد نوعا من الضغوط التضخمية وذلك وإبتداء من السنة الثانية أين سيسجل مؤشر الأسعار استجابة معنوية إيجابية قدرها (14%)، أين تستمر في التزايد بمعدلات متزايدة إلى غاية السنة الخامسة مسجلة أعلى نسبة زيادة قدرها (52.9%) خلال هذه السنة، قبل أن تأخذ بعدها في التزايد بمعدلات متناقصة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة عن الانشغال الأساسي للدراسة عبر محاولة تقييم وتقدير مقدار وشدة وأهمية الأثر الذي يمكن أن تخلفه صدمات أسعار النفط العالمية على سلوك مؤشر أسعار الإستهلاك أو التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وقد استنتجنا بروز علاقة كبيرة بين قطاع البترول والأداء الاقتصادي الجزائري ويظهر ذلك جليا من خلال ارتباط تغيرات مستوى الأسعار المحلية بتغيرات أسعار النفط العالمية فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للدخل الوطني والعملية الصعبة ترتب عنه آثارا عميقة على الاقتصاد الكلي، جعلت من مستوى مؤشر أسعار الإستهلاك (التضخم) مرهونا بتقلبات

عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الإيرادات العمومية ومن ثم مستوى التضخم، كما توصلنا كذلك إلى نتيجة مهمة أن الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري كان لها أثر إيجابي على مستويات الأسعار وتراجع ملموس في نسب التضخم عبر مراحل الإصلاح، أين حققت جانبا معتبرا من الاستقرار والتوازن الاقتصادي. بالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة سجلا قويا في تطبيق إصلاحات ساهمت في تحقيق توازنات مالية كلية بالرغم من الخصائص التي يتميز بها من أحادي التصدير إلى تبعيته للعالم الخارجي، وعليه تبدو التحديات الحالية أكثر إلحاحا وأهمية وتمثل في:

- ضرورة إدارة إيرادات المحروقات بكل مسؤولية وتأمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.
- تحسين مناخ بيئة الأعمال والنشاطات، والعمل على تنشيط الإستثمار المحلي منه والأجنبي، وضرورة البحث عن سبل جديدة للتنويع الإقتصادي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاح وإعادة الاعتبار للعمل المنتج.
- السعي إلى تسريع الإصلاح الإقتصادي وخاصة الإصلاحات والمتعلقة بالحكم الرشيد، الشفافية والاستقلالية، والعمل على الاستفادة من الثورة المعلوماتية، وكذا الإعلام وبالتالي جعل الاقتصاد الجزائري إقتصاد يعتمد على المعلوماتية والإعلام.

الملاحق:

الجدول 03: نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة "DLPP"

التموذج المقدر	درجة التأخيرات	الإرتباط الذاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار	- المحسوبة t	- المجدولة t (5%)	القرار
(3)	P = 0	لا يوجد	δ	-0.0021	2,81	التموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الإنجاء العام.
			λ	0,0660	3,14	
			φ	-0.9455	-3,52	
(2)	P = 0	لا يوجد	γ	0,031	2,56	التموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الثابت
			φ	0.031	-2,93	
(1)	P = 0	لا يوجد	φ	-0,91	-1,95	السلسلة مستقرة "DLPP"

views من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج 9

الجدول 04: نتائج اختبارات ديكي-فولر للسلسلة "DDLPP"

التموذج المقدر	درجة التأخيرات	الارتباط الذاتي للأخطاء	قيم معلمات الانحدار	الحسوبة t	- المجدولة t (5%)	القرار
"DDLIPC" السلسلة						
(3)	P = 2	لا يوجد.	δ	-0.39	2,81	عدم ملائمة النموذج بسبب عدم معنوية معلمة الاتجاه العام.
			λ	0.35	3,14	
			φ	-1.12	-3,52	
(2)	P = 2	لا يوجد.	γ	-0.0001	2,56	النموذج غير ملائم بسبب عدم معنوية الحد الثابت.
			φ	-1.11	-2,93	
(1)	P = 2	لا يوجد.	φ	-1.11	-1,95	مستقرة. "DDLIPC"

eviews من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج 9

الجدول 05: نتائج اختبار الأثر للتكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.391092	15.96605	15.49471	0.0424
At most 1	0.111295	3.067742	3.841466	0.0799

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

eviews من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج 09

الجدول 06: نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.391092	16.89834	14.26460	0.0412
At most 1	0.111295	3.067742	3.841466	0.0309

eviews من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج 09

الجدول 07: معايير اختيار درجة تأخير النموذج

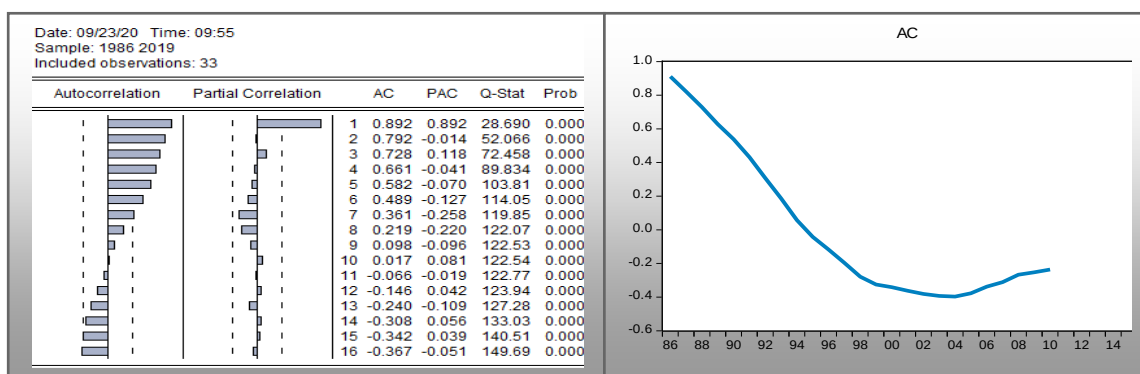
عنوان المقال: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	20.51528	NA	4.94e-05	-1.401223	-1.254958	-1.360655
1	42.71754	37.29979	1.73e-05	-2.457403	-1.872343	-2.295132
2	45.86948	4.538795	2.87e-05	-1.989558	-0.965703	-1.705584
3	54.3896*	10.86083*	3.15e-05*	-1.993614*	-0.530963*	-1.587936*
4	60.47029	5.328117	5.05e-05	-1.717623	0.183823	-1.190243

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

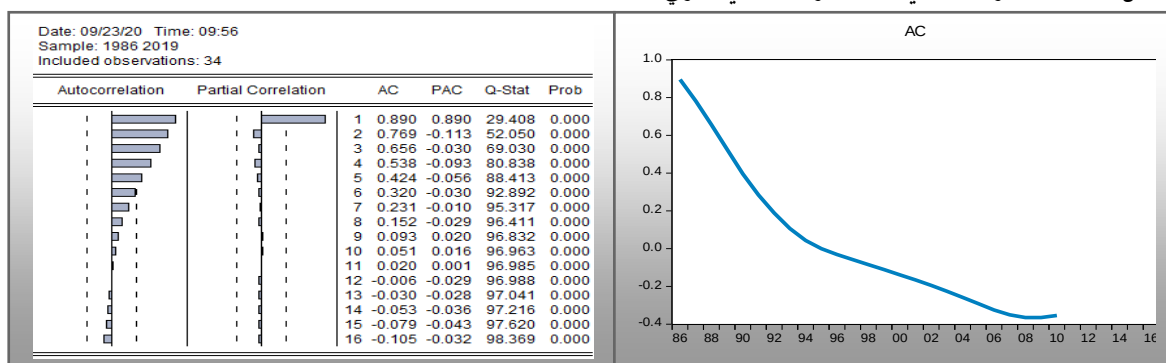
views من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج 09

الشكل 04: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LPP "



من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج 09 views

الشكل 06: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة " LIPC "

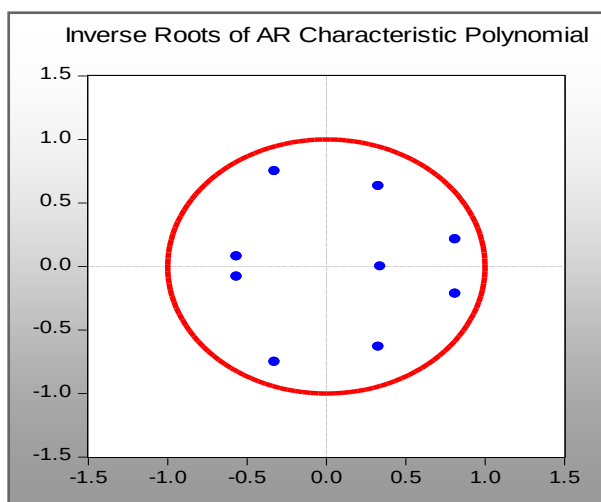


الجدول 08: نتائج اختبار سببية "Granger"

الشكل 08: نتائج اختبار إستقرارية النموذج المقدر والمدعم بالمتغير الصوري

بين متغيرات الدراسة:

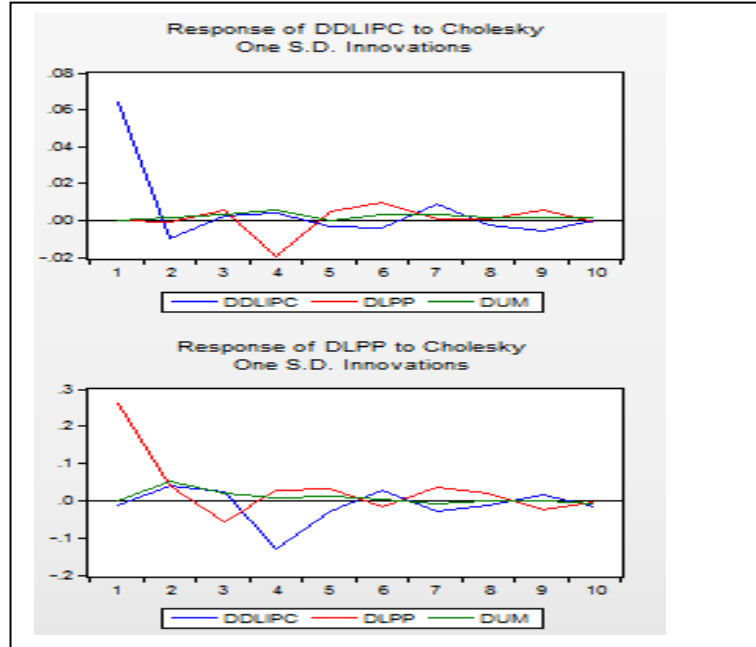
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	F
DLPP does not Granger Cause DDLIPC	23	5.10302	0.
DDLIPC does not Granger Cause DLPP		0.82748	0.
DUM does not Granger Cause DDLIPC	23	5.99549	0.
DDLIPC does not Granger Cause DUM		2.06454	0.
DUM does not Granger Cause DLPP	24	0.38763	0.
DLPP does not Granger Cause DUM		0.90911	0.



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 09

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 09

الشكل 09: نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 09

الهوامش والمراجع:

- ⁱ فويدري قویشح بوجمة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2009.
- ⁱⁱ مشدن وهيبة، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.
- ⁱⁱⁱ مريم شبيطي محمود، (يوم 14 ماي 2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول -أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. 2015.
- ^{iv} أ. بوعويبة مولود، أ.د. هاشم جمال، "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - مقارنة تحليلية وصفية-"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05، 2017.
- ^v محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي"، مجلة رؤية اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، الجزائر، 2018.
- ^{vi} المعهد العربي للتخطيط، "أسواق النفط العالمية"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، 2005، ص: 57.
- ^{vii} السعيد ربيع، "التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص: 09.
- ^{viii} إبراهيم شحاتة، "أسعار النفط ومديونية العالم الثالث"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد 54، 1989، ص: 19.

ix ضياء مجيد الموسوي، " ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 29

x السعيد رويج، مرجع سبق ذكره، ص 08

xi بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 44

xii (بحيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 214)

xiii بن سبع حمزة، 2009، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتضخم)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، ص 45.

xiv Banque d'Algérie « Evolution Economique et Monétaire En Algérie 2008 », Rapports Annuels, septembre 2009 ,pp.42-58

xv Banque d'Algérie, « Evolution Economique et Monétaire En Algérie 2010 », Rapports Annuels , juillet 2011 p.26-37

xvi بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 35

xvii (بنك الجزائر، نشرة الوضع الاقتصادي، " التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017، أكتوبر 2017، ص 13

xviii بنك الجزائر، 2018، "التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص:29

* يقصد بالكارتل في صناعة النفط إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطات بهدف السيطرة على السوق ووضع حد للمنافسة السعرية.